

رقم الدعوى :

٢٠١٧/١٤٦

رقم القرار (٣٤)

**القرار**

الصادر من المحكمة الإدارية العليا المأذونة بإجراء المحكمة وإصدار

الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية

عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة الرئيس السيد خليفة السليمان

وعضوية القضاة السادة

حسين العطيات ، ماجد الغباري، مازن القرعان ، إبراهيم البطاينة .

**الطاعنون :**

- ١- وزير الشؤون السياسية والبرلمانية .
  - ٢- أمين عام وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية بصفته رئيس لجنة الأحزاب السياسية .
  - ٣- أمين عام وزارة الداخلية بصفته نائب رئيس لجنة شؤون الأحزاب السياسية .
  - ٤- لجنة شؤون الأحزاب السياسية في وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية .
- يمثلهم رئيس النيابة العامة الإدارية .

**المطعون ضدهم :**

- ١- علي محمد عتيق الجازي .
- ٢- يوسف عبد الرحمن التكروري .
- ٣- طائل عبد المعطي سلامة الدبارات .

٢٠١٧/١٤٦

الإدارية العليا

(( للأردنيين الحق في تأليف الأحزاب والانتساب إليها وفقاً لأحكام الدستور وهذا القانون )) .

\* (٥/ب) من القانون ذاته التي نصت على :

(( لا يجوز تأسيس الحزب على أساس ديني أو طائفي أو عرقي أو فئوي أو على أساس التفرقة بين الجنس أو الأصل )) .

\* (٨/هـ) من القانون ذاته التي نصت على :

(( الالتزام بالمبادئ والقواعد والمنصوص عليها في الدستور وهذا القانون )) .

وباستقراء هذه النصوص يتبين أنه يحق للأردنيين حق تأليف الجمعيات والنقابات والأحزاب السياسية على أن تكون غايتها مشروعة ووسائلها سلمية وألا تخالف أحكام الدستور وأن لا يكون تأسيس الحزب على أساس ديني أو طائفي أو عرقي أو فئوي أو على أساس التفرقة بين الجنسين أو الأصل .

وحيث أن طلب تأسيس حزب التجمع المدني الأردني كان مقدم من أعضاء ينتمون إلى فئة محددة ( ذوي البشرة السوداء ) وهو ما لم ينكره المطعون ضدهم في استدعاء الدعوى لدى المحكمة الإدارية فإن



طلب تأسيس الحزب المذكور يكون مخالفاً لأحكام المادة (٥/ب) من القانون المذكور والقرار المشكو منه يتفق وأحكام القانون .

وحيث توصلت المحكمة الإدارية لخلاف ما توصلنا إليه فيكون حكمها مخالفاً لصحيح القانون ويتعين نقضه لورود أسباب الطعن عليه .

لذلك نقرر نقض الحكم المطعون فيه ورد دعوى الطاعنين ( المستدعين ) وتضمنهم الرسوم وخمسين ديناراً أتعاب محاماة .

### قراراً وجاهياً صدر وأنهم علناً

بتاريخ ٢٦/شعبان/١٤٣٨هـ الموافق ٢٣/٥/٢٠١٧ م

الرئيس



عضو



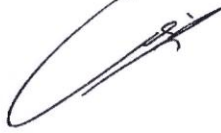
عضو



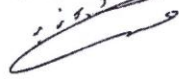
عضو



عضو



رئيس الديوان



طباعة : امل عاشور

تدقيق : فاتنة ابو صافية

صورة طبق الاصل  
التاريخ ٢٣/٥/٢٠١٧ م  
المحكمة الإدارية العليا

٢٠١٧/١٤٦

الإدارية العليا